

لأنه لا يصح عند أهل اللغة ان يقال ارحبت هذا وما فرضته وهو
 تحريفه ضروري عقلا كترك المنعم وضروري شرعا كالصلوة
 واستبدالها في عقلا كالصلوة ايضا لما كان اشتراط المالك المنعم
 واستبدالها شرعا وذلك كما وجب شرعا ولم يعلم وجوبه من الدين
 ضرورة ومعتبر ومحس ومحب فاجله فرض عين وفرض كفاية ومحس
 وفته مضمين كالصوم وتوسع كالصلاة واعادة وقضا وفوري
 ومتراخي كالدين المرئي **فالعقير** كما لغت في كفاية الطهارة
 المتركة **والتخيير** كما لكفارات الثلاث في الهبت وهي
 واجبه معاملة التخيير لا تقضا المظالم الشريك منها في الحكم
 على سبيل البدل وليس له وجه مبهم لعدم الاهام في البدل ولعدم
 وجوب الاثنان بها مع الحصول العقير بتأديته او التحري يحصل
 الظن بتأديته كمن التمس عليه ولحب ولهد من صلوة ويوم وركعة
 وذلك الجماع ولا هو معين عند الله سبحانه وما صادف خلافة فتقل
 يقطع به الفرض لا يتجلا ولا يظهر بالادليل ولا هو ما فعل
 فقط لتعلق الخطاب بهما على سوا والرزوم ان لا ياتي الا بالنعوت

الغاية
 في
 التخيير

ورق

وتوفي نصر الا في فريضة الجواز فيما يتراء وذلك من اجل انما هو
 خطاب حكيم لا يجوز عقلا ولا شرعا ولا يحسن الا لخلل جميعها
 احكاما ويجوز فعلها جميعا سببه كون كل واحد منها عن اولها ليست
 مصلحة المنل المفروض لا تضر كالفعل الا سببه كونها جميعا فرضا لئلا
 لم يفرض لك وفرض العتق كالصلوات الخمس وفرض الكفاية كصلوة
 الحنافة وياتي ان ترك البعض ليس لما توريه بعضا منها لعدم
 وجوب التحري في ذلك البعض ليحصل الظن او قيام الجميع ليحصل
 المعين وذلك اجماع ولا من هو من فعله فخطا لعدم الدليل على
 انه المنفرد بالخطا من الكتاب والله والجماع والبيان
 اجماعا ويخص الممتكين عند تصديقه كالشرا على العلم القليل تعالى
 لا تكلف الله نفسا الا وسعها والمجاهل لم يتمكن بخلاف طلب الاختيار
 والمضيق ما كان الوقت فيه مقدر ان العمل والموسع ما كان
 الوقت زابدا عليه كالصلوة والوجوب تتعلق بجميع وقتها فلا
 معصية محرمة للمسلم لتبديد الخطاب بجميع الوقت بلا محصين
 وليس العزم في اول الوقت بل لا عنه لوجوبه قبل على سبيل الجملة